



قرار وزاري رقم (247) لسنة 2023 بشأن إصدار شهادة الموطن الضريبي لأغراض الاتفاقيات الدولية

وزير دولة للشؤون المالية:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (85) لسنة 2022 بشأن تحديد الموطن الضريبي،
- وعلى القرار الوزاري رقم (27) لسنة 2023 بشأن تنفيذ بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (85) لسنة 2022 بشأن تحديد الموطن الضريبي،

قرّر:

المادة (1)

التعريف

تكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القرار ذات المعاني المحددة لها في المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 وقرار مجلس الوزراء رقم (85) لسنة 2022 المشار إليهما، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك.

المادة (2)

إصدار شهادة الموطن الضريبي لأغراض اتفاقية دولية

1. لأغراض المادة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (85) لسنة 2022 المشار إليه، للشخص الذي يستوفي



شروط الموطن الضريبي في الدولة وفق الاتفاقية الدولية المعنية أن يتقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على شهادة الموطن الضريبي لأغراض تلك الاتفاقية الدولية.

2. يجب تقديم الطلب المشار إليه في البند (1) من هذه المادة بالشكل والطريقة التي تحددها الهيئة وأن يتضمن كافة المعلومات اللازمة لقيام الهيئة بإصدار شهادة الموطن الضريبي.

3. إذا اقتنعت الهيئة أن مقدم الطلب يستوفي شروط الموطن الضريبي في الدولة وفق أحكام الاتفاقية الدولية المعنية، للهيئة الموافقة على الطلب وإصدار شهادة الموطن الضريبي وفق النموذج المرفق بهذا القرار أو أي نموذج آخر مقبول للهيئة.

المادة (3)

نشر القرار والعمل به

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من 1 مارس 2023.

محمد بن هادي الحسيني

وزير دولة للشؤون المالية

صدر عنا:

بتاريخ: / 1445هـ

الموافق: / 2023م



الملحق بقرار وزاري رقم (247) لسنة 2023 بشأن إصدار شهادة الموطن الضريبي لأغراض الاتفاقيات الدولية

شهادة الموطن الضريبي

رقم الطلب: [...]

تاريخ الطلب: [...]

اسم مقدم الطلب: [...]

الجنسية (إن وجدت): [...]

رقم جواز السفر (إن وجد): [...]

رقم/أرقام تأشيرة الإقامة (إن وجدت): [...]

رقم بطاقة الهوية الإماراتية (إن وجد): [...]

جهة الترخيص ورقم الرخصة التجارية (إن وجد): [...]

رقم التسجيل الضريبي لغايات ضريبة الشركات (إن وجد): [...]

تشهد الهيئة الاتحادية للضرائب بحسب علمها أن [اسم مقدم الطلب] مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة وفق أحكام [الاسم الكامل لاتفاقية الازدواج الضريبي] المبرمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة و [اسم الدولة الأخرى] بتاريخ [تاريخ توقيع الاتفاقية].

هذه الشهادة صالحة من [...] إلى [...].

[توقيع وختم الهيئة الاتحادية للضرائب]